مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN3005-3900 الصفحات (466- 481) المجلد العاشر ــ العدد الرابع ــ 2025

Local decentralization and its role in achieving sustainable development in Libyan society A field study of employees of the Zlitin Municipal Council

Ahmad Muftah Mshiri [1]*, Abdalbaset Altyyib Altrik [2]
[1.2] Department of Sociology, Faculty of Arts, Asmariya University, Zliten, Libya
a.emshery@asmarya.edu.ly

اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع الليبي دراسة ميدانية على العاملين بالمجلس البلدي لبلدية زلتين

د.أحمد مفتاح مشيري[1]* ، د.عبد الباسط الطيب التريكي[2]
[2.1] قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، الجامعة الأسمرية، زليتن ، ليبيا

تاريخ الاستلام: 2025-09-07 تاريخ القبول: 2025-10-08 تاريخ النشر: 2025-10-18

الملخص:
سعى هذا البحث إلى استكشاف دور اللامركزية المحلية في التنمية المستدامة، وتحديد العوامل التي تساهم في نجاحها، والتحديات التي تواجهها. باستخدام منهج المسح الاجتماعي الشامل حيث بلغ عدد المستهدفين 67مفردة وهم العاملين بالمجلس البلدي زليتن، استخدمت الدراسة أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة. وأبرزت نتائج البحث أن اللامركزية المحلية لها دور أو تأثير ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة محليا، كما كشف البحث عن وجود تحديات عديدة تواجه تطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها، التحديات السياسية، تليها التحديات الاقتصادية ثم التحديات الاجتماعية.

الكلمات الدالة: اللامركزية المحلية، التنمية المستدامة ، التنمية المحلية، المجتمع الليبي، بلدية زلتين.

Abstract
This study explores the role of local decentralization in achieving sustainable development, identifying the contributing factors to its success and the challenges it faces. Using a comprehensive social survey approach, the study targets 67 individuals, including employees of the Zliten Municipal Council. A questionnaire is used to collect data from the study population. The results highlight the positive impact of local decentralization on achieving sustainable development locally. The study also reveals several challenges facing the implementation of local decentralization, most notably political challenges, followed by economic and social challenges.

Keywords: Local decentralization, sustainable development, local development, Libyan society, Zliten Municipality.

المقدمة:

شهد العالم خلال الربع الأخير من القرن الماضي تغيرات متسارعة من الناحية الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية، والتحول نحو احترام خصوصية المجتمعات ، وذلك نتيجة ما عرفته هذه المرحلة من إفرازات

ظاهرة العولمة وظهور قضايا جديدة لا سيما في بلدان العالم الثالث مستعصية الحل على المستوى الوطني كالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية و قضايا التنمية التي تحتاج إلى حل اعمق من تلك التي تتم على مستوى التنظيم المركزي.

وإذا كان جوهر التنمية المحلية الذي كان يعتمد على مختلف التنظيمات الإدارية في إطار التنمية الوطنية قد تحول ليأخذ أكثر طابعا محليا، فإن ما ساعده في ذلك هو التحول في المفاهيم، حيث أصبح اليوم يعتقد أن مفهوم التنمية المحلية قد تجاوز اعتماده على النظام المركزي الذي كانت الدول تطبقه في الستينات والسبعينات من القرن الماضي ولم يعد بإمكانه الاستمرار في تطبيقه بصورة مطلقة، بعدما فشلت الكثير من الخطط التنموية والبرامج الوطنية في البلاد والتي اعتمدت هذا المنهج، رغم أنه ما زال هناك من يعتقد بأن التنمية المحلية لا يمكن أن تحدث بمعزل عن إسهامات النظام المركزي في تحقيقها. وفي هذا الشأن فقد اورد تقرير التنمية البشرية - ليبيا- أن أكثر من 80% من البلدان النامية حاليا بما فيها بلدان المعسكر الشرقي السابق قد بدأت تتبنى نماذج التخطيط اللامركزي وتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة في صنع القرار بدرجة أو بأخرى، وتسيير المصالح العامة وتحقيق مبدأ الاستقلالية المحلية المتمثل في تعزيز الكفاءة وتوظيف الموارد والانصاف الاجتماعي في توزيع عوائد التنمية .

فعملية التنمية في أي دولة تحتاج إلى مظلة في الحكم والإدارة لتتولى إدارتها وتوجهها الوجهة الصحيحة، إذ إنه لا غنى عن استخدام آلية معينة ومتفق عليها تسير بواسطتها وعلى هديها عملية التنمية، ومن هنا اجتهد المهتمون بشؤون التنمية في مسألة الوصول إلى صيغة من الحكم والإدارة للتعامل مع عملية تنمية وتطور المجتمع، وحاولوا الاستفادة من الأساليب المتبعة في مجال الحكم والإدارة، وكان في مقدمة ذلك أسلوبا المركزية واللامركزية، إذ تأخذ الدول المختلفة في تخطيطها لعملية التنمية بالأسلوبين المذكورين . ويعتمد ذلك على الظروف والمتغيرات الخاصة لكل دولة ،هذا ويتولى خبراء مختصون في هذه الدول تطوير أسلوبي المركزية واللامركزية لخدمة قضايا التنمية، ويتطلب ذلك توفر أجهزة ومؤسسات إدارية فعّاله ذات كفاءة عالية، بغض النظر فيما إذا كانت تعمل من خلال أسلوب المركزية أو اللامركزية فالمهم أنها فعّالة وكفؤة.

فاللامركزية المحلية لا تعد هدفاً في حد ذاتها، وإنما هي فلسفة وأداة تنموية تمكن البشر من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة. فهي معنية أساساً بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات الدنيا.

كما أنها تعد أحد النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمعات المحلية من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشؤن العامة المحلية للمجتمع الذي يعيشون فيه. كما أنه في ظل التنظيم اللامركزي تظهر مشاركة المواطنين ومختلف التكوينات السكانية في بناء المجتمع والشعور بالانتماء والمواطنة سواء بالمفهوم الاجتماعي أو القانوني أو السياسي للمجتمع الحديث ، كما تزيد المشاركة الشعبية في صناعة القرارات لأنها تجعل الحكومة أكثر قربًا الى الشعب كما تعد وسيلة ناجحة للتقرب إلى المواطنين وإخراجهم من سلبيتهم ودفعهم للعمل لصالح منطقتهم المحلية وهو ما يرفع من مستوى المواطنين في المشاركة السياسية الأمر الذى يعالج مشاكل كثيرة مثل التطرف وسيطرة مجموعات صغيرة منظمة على العمل السياسي.

وبدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق برامج التنمية المحلية المستدامة لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن تلبية كافة متطلبات المجتمع لاسيما في ظل تنامي عدد السكان من جانب و سوء الاستغلال الامثل للموارد الطبيعة والبشرية للمجتمع. كما أن التنمية اليوم لم تعد تعتمد على مجال التصنيع الثقيل الذي لا تقدر الوحدات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الصغيرة على تولي مهامه، بل على المعرفة وتنمية رأس المال البشري والذي يمكن تطويره ضمن أصغر هذه الوحدات. معنى ذلك أنه بدون بلورة نظام لامركزي متين قائم على القانون لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة على نطاق المجتمعات المحلية في ظله والدي يعتبر حلقة الوصل بين المواطن والنظام الاداري المركزي.

ومن أجل ذلك، يتوجب الاعتماد على توسيع نطاق مشاركة المواطنين في عملية إدارة شؤونهم وتقليص دور الدولة في الإنتاج والإدارة المباشرة لمؤسساته لصالح المؤسسات اللامركزية ومنح القطاع الخاص

ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية، وتعزيز المساءلة والشفافية لتقوية نظام الإدارة المحلية، والاعتماد على الجماعات المحلية التي تمكن من تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة .

ومن منطلق أن التنمية المستدامة هي الركيزة الأساسية للمجتمع وتطوره من خلال بحثها عن رفاه اجتماعي واقتصادي قوي لتحسين مستوى المعيشي للأفراد الحاليين مع النظر في مصالح الاجيال القادمة لتحقيق كافة متطلباتهم، وبتعبير أدق ضمان استغلال الموارد وتسييرها واستخدامها بالشكل الذي يساعد على رفع المستويات المعيشية والرفاه للمواطنين على امتداد اجيال متعاقبة وابتعاد الجيل الحالي عن الأنانية. فإن عملية التنمية المستدامة في أي دولة تحتاج إلى مظلة في الحكم والإدارة، لتتولى إداراتها وتوجهها الوجهة الصحيحة. إذ أنه لا غنى عن استخدام آلية معينة ومتفق عليها تسير بواسطتها وعلى هديها عملية التنمية. ومن هنا اجتهد الباحث في إبراز دور اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة لاسيما في الوقت الراهن الذي تعثرت فيه الغالبية العظمى من برامج التنمية في ليبيا في ظل عجز الحكومة المركزية على القيام بها، وظهور كل المدن الليبية بلديات مستقلة في الآونة الأخير.

فالبلدية تعد اللبنة الأساسية لبناء أي نسيج مجتمعي، وتنظم العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المحلي من منظور تنموي، ومن ناحية أخرى فإن البلدية هي التي تحدد أنواع وأشكال الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية المختلفة في نطاق نفوذها وحدود سلطتها المحلية، تأسيسا لما سبق فإن الدراسة الراهنة ستسعى إلى التعرف على دور الهيئات اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة.

موضوع البحث:

تظهر أهمية اللامركزية المحلية في تهيئة المجال أمام المجتمعات المحلية للتعبير عن إمكانياتها ومواهبها الطبيعية والبشرية ، أي أن لكل مجتمع محلي الحق في استغلال والاستفادة مما لديه من موارد وإمكانيات. وتظهر أهمية اللامركزية المحلية باعتبارها من أدوات ووسائل تحقيق التنمية والديمقراطية ومشاركة مختلف التكوينات السكانية في بناء المجتمع والشعور بالانتماء والمواطنة سواء بالمفهوم الاجتماعي أو القانوني أو السياسي للمجتمع الحديث.

نتيجة لتدني مستويات برامج التنمية في ليبيا مقارنتها بغيرها من دول الجوار جعل الباحث يرى أن تبني استراتيجية اللامركزية المحلية ضرورة ملحة للنهوض بالتنمية المستدامة تزداد أهميتها بازدياد قدرتها على تحقيق متطلبات المواطنين على المستوى المحلي لا سيما في ظل الظروف السياسية التي تمر بها ليبيا في ظل الانقسام السياسي الذي تشهده، مما سهام في فشل القيام بالتنمية الشاملة الامر الذي يجعل من اللامركزية المحلية في نظر الباحث مطلب ضروري من أجل تحقيق التنمية المحلية المستدامة. من هنا يرى الباحث أن أسلوب اللامركزية المحلية والمتمثل في نظام البلديات أو المجالس البلدية المنتخبة والقائمة على اشراك المواطنين في عملية التنمية المحلية المستدامة ومتمشية مع تطلعاته نحو الديمقراطية والمشاركة. فالبلديات هي القاعدة الأساسية لبناء أي نسيج اجتماعي، كما أنها تنظم العلاقة بين الفاعلين الرئيسيين في المجتمع المحلي من منظور تنموي، ومن ناحية أخرى فإن البلدية هي التي تحدد أنواع وأشكال الأنشطة المختلفة ومتطلباتها في نطاق نفوذها وحدود سلطتها المحلية .

أن هذا الهدف لا يمكن الوصول إليه في غياب التطبيق السليم للتنظيم الاداري اللامركزي القائم على الشفافية والمساءلة. ومن هنا جاءت رغبة الباحث بالتعرف على دور الهيئات اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة في هذه الدراسة، ومن ثم حث الجهات المعنية لدعمها وللأخذ بها كطريق للتنمية المحلية المستدامة في ليبيا هي اللامركزية المحلية كطريق للتنمية المستدامة في ليبيا. وسيقوم الباحث في موضوع دراسته بتبني الاتجاه البنائي الوظيفي - في كل مراحل البحث - الذي ينطلق من فكرة أن البناء الاجتماعي في المجتمع يكتسب ديموميته واستقراره من خلال الادوار التي يؤديها كافة الاجراء المكونة لهذا البناء، يرى الباحث أن التنظيم اللامركزي والمتمثل في المجلس البلدي بالمدينة محل الدراسة على أنه نسق اجتماعي يتكون من عناصر بنيوية لها وظائف يقوم بها، وأن برامج التنمية من أبرز المهام الموكلة له بتحقيقها بهذه المدينة .

وتأسيا على ما سبق فإن موضع البحث يتحدد في التساؤل الرئيسي التالي :- ما هو دور الهيئات اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة ؟ وسيعمد الباحث لدراسة إمبريقية للموضوع داخل المجلس البلدي بمدينة زليتن كونه الجهة المخولة بإدارة وتنفيذ المشاريع التنموية بداخل المدينة في الوقت الراهن.

أهمية البحث:

وفي ضوء ما سبق تتأكد أهمية البحث في النقاط التالية:-

تقديم فهم واضح لموضوع اللامركزية المحلية ودورها في تحقيق التنمية للجهات المختصة كالمجالس البلدية .

توعية المواطن من أجل مشاركته في التنمية المستدامة والتي لن يكلل لها النجاح بدونه.

تسليط الضوء بالبحث المعمق على أحد الموضوعات الذي لم يحض بالاهتمام في المجتمع الليبي.

يسعى البحث للفت انتباه الأعضاء المسؤولين في المجالس المحلية من أجل تقديم تصورات أو مخططات فعالة لتجاوز المشاكل الحالية والاستعداد للمستقبل وتحدياته.

أهداف البحث: من أهم الأهداف التي يسعى موضع البحث للوصول إليها ما يلي:

ـــ التعرف على دور اللامركزية المحلية في التنمية المستدامة، وتحديد العوامل التي تساهم في نجاحها.

ـــ التعرف على التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة وتحديد الحلول الممكنة.

ـــ توفير معلومات قيمة لصانعي القرار والمخططين حول أهمية اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة.

ـــ تطوير نماذج تطبيقية للامركزية المحلية يمكن تطبيقها في مختلف المجالس المحلية.

تساؤلات الدراسة:-

تمشيا مع موضوع الدراسة والاهداف التي يسعى لتحقيقها، يتحدد موضوع البحث في التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى حققت المؤسسات اللامركزية اهداف التنمية المستدامة في مدينة زليتين كأنموذج ؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيسي أسئلة فرعية من أهمها:

س1/ كيف تساهم اللامركزية المحلية في تحقيق التنمية المستدامة؟

س2/ كيف يمكن للمجلس البلدي أن يساعد في تحسين الخدمات وفق برامج التنمية المحلية؟

س3/ ماهي اهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

س4/ ما هي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة ؟

مفاهيم الدراسة:

التنمية المستدامة Sustainable Development " هي تلبية متطلبات الجيل الحاضر دون التخلي عن الاجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها".

التنمية Development " وهي العملية المصممة لخلق ظروف التقدم الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، عن طريق مشاركة الأهالي إيجابياً في هذه العملية بالاعتماد الكامل على مبادرة الأهالي بقدر الإمكان" (السمالوطي، 1981، ص11) .

تعريف الأمم المتحدة للتنمية: إنها عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد الأهالي مع السلطات العامة، من أجل تحسين مستوى الحياة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات القومية والمحلية، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك إيجابياً في الحياة القومية، لتساهم في تقدم البلاد (عبيد، 1996، ص42).

التنمية المحلية Local Development " هي مجموعة العمليات التي يمكن من خلالها تضافر الجهود الحكومية لتحسين نوعية الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية للمجتمعات المحلية، وإدماجها في منظومة التنمية الوطنية الشاملة، لتشارك مشاركة فعالة في التقدم الوطني"(عبد الحميد، 0000، ص12) .

اللامركزية Non-Centralization " هي نقل السلطات والصلاحيات من المراكز الإدارية العليا إلى المراكز الإدارية الدنيا"(الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، 2002، ص19).

اللامركزية المحلية Local Non- Centralization هي نقل وتوزيع سلطات الحكم المحلي الإدارية والمالية والفنية والتنظيمية بين السلطة المركزية (وزارة الحكم المحلي)، أو جهة الاختصاص مثل وزارة الداخلية، والسلطة الهيئة المحلية(البلديات) في القرارات لبعض السلطات وتوزيع للصلاحيات المحلية وهذا يشمل التفويض(Delegation) وهذا يشمل التفويض للقيام بالأدوار والوظائف والمهام المناطة بالهيئات المحلية (جاسم، 2014، ص8).

التعريفات الإجرائية:

يعرف الباحث الهيئات اللامركزية المحلية على أنها عبارة عن تنظيم اجتماعي وإداري متمثل في المجالس البلدية يمكن من خلاله تحقيق التنمية والديمقراطية ومشاركة مختلف التكوينات السكانية في بناء المجتمع والشعور بالانتماء والمواطنة على مستوى البلدية و الدولة.

يعرف الباحث التنمية المستدامة بأنها العملية التي يمكن من خلالها الوفاء باحتياجات ومطالب الجيل الحاضر من الموارد والامكانيات الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على حق الاجيال اللاحقة في حقها منها.

الحدود النظرية والمنهجية للبحث:-

يصنف هذا البحث على أنه وصفي تحليلي يسعى إلى التعرف على دور الهيئات اللامركزية المحلية المتمثل في البلديات ودرورها في تحقيق التنمية المستدامة، والمنهج المستخدم هو منهج المسح الاجتماعي باتباع اسلوب العينة لجمع البيانات، إذ يتيح لنا هذا الاسلوب اختيار بعض مفردات مجتمع البحث بطريقة تعكس جميع خصائص المجتمع الاصلي.

أما الحدود النظرية له تكمن في الاتجاه البنائي الوظيفي في تفسير نتائج البحث مستقبلا بالتركيز بشكل خاص على نظرية الدور الاجتماعي لتفسير الدور الوظيفي للامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة في المدينة ، كما سيتعرض الباحث لأهم النظريات الاجتماعية والاقتصادية المفسرة للتنمية.

أولا: الدراسات السابقة

لاشك في أن مراجعة الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع الدراسة من قريب أو من بعيد أهمية كبيرة تعود بالفائدة على الباحث في دراسته وتكوين الإطار النظري والمنهجي للدراسة. فالمعرفة العلمية تراكمية، والدراسات الحالية أو المستقبلية تبدأ من حيث انتهت الدراسات التي سبقتها. فكلما كانت قراءات الباحث واسعة رصينة حول ما كتب عن موضوع بحثه من دراسات سابقة توصل إليها الباحثون الذين سبقوه، زادت قدرته البحثية في صياغة مشكلة موضوع بحثه بشكل سليم من جهة، ومن جهة أخرى زادت مقدرته على المفارقة أو المقارنة بين النتائج التي توصل إليها الباحثون في تلك الدراسات وتبها لذلك تحقق له معرفة ما يريد أن يصل إليه في بحثه.

فالدراسات السابقة تمثل القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أي بحث علمي، حيث أن استعراض الدراسات السابقة والتعرف على مختلف القضايا التي تناولتها والصعوبات التي كانت قد واجهتها أمر بالغ الأهمية في رسم مسار موضوع الدراسة وصياغة المفاهيم، المتغيرات الأساسية لمشكلة البحث والقدرة على تحديد الاجراءات المنهجية للدراسة الحالية.

وتأسيسا لما سبق فإن الباحث سيقوم بعرض بعض الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع بحثه على سبيل المثال لا الحصر سواءً كانت هذه الدراسات على المستوى المحلي أو نماذج لدراسات عربية أو أجنبية.

الدراسات المحلية:

دراسة (مصطفى عمر التير) 1979م، بعنوان: "ملاحظات عن التنمية الاجتماعية في الريف الليبي"، دراسة ميدانية لعينة من سكان الريف بحجم (1061) رب أسرة، وقد جمعت البيانات بواسطة استمارة المقابلة، ومن أهداف هذه الدراسة التعرف على الناتج الاجتماعي لبرامج التنمية الريفية، واستعرضت التجربة الليبية وأثارها الاجتماعية، وخصوصاً تلك الجوانب التي تتعلق بتغيير حياة الريف وتقويم الريفيين لمظاهر التغيير، وقد توصلت الدراسة إلى أن الريف والقرى حصلت على النصيب الأكبر، فوفرت المدارس بما في ذلك الثانويات، كما توفرت للريف الطرق الحديثة والنور الكهربائي، والمياه الصحية والسكن الصحي، كما توفرت مجالات العمل بما يتناسب وطبيعة الخبرات المحلية. (التير، 1992، ص151-164)

دراسة (الفيتوري صالح قرزة) 2007ف، بعنوان: "دراسة بعض المشكلات التي تعترض عملية التنمية في المجتمع الريفي" دراسة ميدانية في مدينة مزدة، حاولت هذه الدراسة معرفة المشاكل والعراقيل التي تعيق عملية التنمية في مجتمع الدراسة، استخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد شمل مجتمع الدراسة جميع القيادات الشعبية والإدارية بمنطقة مزدة، والبالغ عددهم 500 قيادي، وتم اختيار عينة الدراسة باستخدام العينة العشوائية بحجم 150 مفردة.

وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تعاني المنطقة من عدم وجود أغلب مشروعات البنية التحتية كالطرق ووسائل الاتصال وغيرها.

2- أن أغلب المصعّدين شعبياً بالمنطقة سبب حصولهم على هذه المواقع هو نتيجة المعاملة الاجتماعية، بينما أغلب القيادات الإدارية سبب حصولهم على هذه المواقع يرجع إلى العلاقات الاجتماعية.

إن المنطقة تعاني من غياب أغلب المشروعات التنموية سواء كانت زراعية أو صناعية أو سياحية، وهذا قد يرجع إلى غياب التخطيط العلمي السليم. (قرزة، 2007، ص10، 182)

دراسة (علي التير)، 2008م، بعنوان: "التعليم والصحة في منطقة زليتن، دراسة في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة. هدفت الدراسة إلى التعرف على توزيع الخدمات التعليمية والصحية داخل المراكز الحضرية والريفية وتحليل توزيعها الجغرافي على الرقعة العمرانية التي تمثلها مدينة زليتن، ومعرفة أثر هذا التوزيع على نوعية وكفاءة هذه الخدمات وقدرتها على تلبية احتياجات الناس، وقد توصل الباحث إلى أن معظم المؤسسات التعليمية لم تكن موزعة بالشكل المطلوب كمؤسسات التعليم المتوسط والمهني وخاصة رياض الاطفال إذ انها لم تنال اهتمام القطاع العام أو الخاص. كما أن توزيع الخدمات الصحية يحتاج كذلك اعادة النظر في التوزيع والامكانيات حتى تستطيع تلبية متطلبات السكان وحاجاتهم. هذه المؤشرات كانت في نظر الباحث كانت من المؤشرات الموضوعية التي تشكل نوعية الحياة في مدينة زليتن. من خلال انتشارها بهذه المدينة والاستفادة من خدماتها على مستوى الفرد والأسرة والمدينة محل الدراسة. (التير، 2008، ص138، 4-140).

الدراسات العربية

دراسة (مسعود حازم)2013م، بعنوان:" أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية" هدفت الدراسة إلى تحليل التنظيم الإداري في فلسطين وتوضيح دمج الهيئات المحلية وأثر ذلك في التنمية، اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تمت دراسة الأدبيات والوثائق وتحليلها وتلخيصها للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات إضافة إلى المقابلات الفردية التي تمت مع عدد من المسئولين في هدا المجال، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

ـــ أن توفير إطار قانوني منظم لهذه السياسة ولأي سياسة أخرى قبل الشروع بتطبيقها من شأنه أن يعزز دعم برامج التنمية السياسية.

ـــ دمج الهيئات المحلية يزيد من توعية افراد المجتمع المحلي وزيادة مشاركتهم في دعم برامج التنمية.

ـــ هذا وقد أوصت الدراسة بضرورة وضع الأطر القانونية المنظمة لجميع سياسات الحكم المحلي بما يسمح بتنظيم العلاقة ما بين الوزارة والهيئة المحلية. (حازم، 2008، ص135-137)

2- دراسة (منال قدومي)2008م،بعنوان: "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي". هدفت الدراسة إلى توضيح دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، وكذلك البحث في العلاقة بين مستوى المشاركة المجتمعية وتنمية المجتمع المحلي.

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة من أفراد المجتمع المحلي بلغت 943فردا ثم اختيارهم بطريقة العينة الطبقية العشوائية من ثمانية أحياء بمدينة نابلس.

توصلت الدراسة إلى وجود توجه إيجابي ورغبة لدى أفراد عينة الدراسة نحو المشاركة المجتمعية وأهمية دورها في تنمية المجتمع المحلي وتطويره، وأوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق العمل التطوعي وتوعية السكان بأهمية العمل التطوعي. (قدومي، 2008، ص1-3)

3ـــ دراسة (عبدالنور ناجي)2007م، بعنوان: " نحو تفعيل دور الحكم المحلي لتحقيق التنمية الشاملة".
هدفت الدراسة لتحديد الاطار السياسي والقانوني والاجتماعي للحكم المحلي وتطوره وتأثره بمعطيات البيئة الداخلية والدولية، وكذلك تحليل طبيعة العلاقة بين السلطة المركزية واللامركزية من حيث الرقابة الإدارية والمالية وبين المواطنين وتنظيمات المجتمع المدني والقطاع الخاص باستخدام الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.
خلصت الدراسة إلى أن تعبئة الجماعات المحلية في حقل التنمية المحلية ، وخلق الوعي البلدي المحلي يدعم برامج التنمية، كما اوصت الدراسة بحث المواطنين على المشاركة والتعريف بمشاكل البلدية وهنا يظهر دور الاعلام المحلي في التنمية ونشر الوعي. (ناجي، 2007، ص2)

الدراسات الاجنبية:

(Satterthuaite , Gabriela 2008):The role of Local Organization Sustainable Development
دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة.
هدفت الدراسة إلى معرفة دور المنظمات المحلية في التنمية المستدامة من خلال محاولتها للحد من الفقر ، وتحسين أوضاع السكان من خلال توفير المدارس وتحسين الرعايا الصحية ودعم سبل العيش والأمن الاجتماعي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، توصلت الدراسة إلى أن الوكالات المانحة ممكن أن تجد ثلاث طرق لتحقيق أهدافها:
الاطر التنموية التي يمكن أن تدعم العديد من المنظمات المحلية.
إنشاء صناديق تعني بالفقراء في المناطق الحضرية والريفية.
المتابعة للأموال المحلية والمسائلة والشفافية في الحكم المحلي. (Satterthuaite,Gabriela، 2008، ص1)

Satterthuaite,2010): The Role of Cities in Sustainable Developmentدور المدن في التنمية المستدامة، حيث هدفت الدراسة على دور المدن في تحقيق التنمية المستدامة باعتبار أن المدن لا تتمتع بسمعة جيدة للتنمية، إذ يوجد عدد من مدن العالم الثالث لا يزيد متوسط عمر الشخص فيها عن 40 سنة، هذا قد تناولت الدراسة مفتاح التنمية في الحومات والمحليات والمتمثلة في امدادات المياه والصرف الصحي والرعايا الصحية وصولا للسكن المستدام، كما تناولت الدراسة لحال معظم المدن في العالم الثالث والتي يعيش سكانها في مستوطنات غير رسمية والتي تعرف بالعشوائية.
خلصت الدراسة إلى أهمية المدينة ذات الدخل المرتفع في تحقيق التنمية من خلال سيادة المخططات العمرانية الرسمية. (Satterthuaite، 2010، ص1)

الدراسة الثالثة:

(Sakarya ,2010) The Role of Local Municipality in the Urban Re-generation Projects in Istanbul.
دور البلديات المحلية في تجديد المشاريع الحضرية في منطقة اسطنبول الكبرى ، هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور البلديات في عملية التجديد الحضري في سبع بلديات تابعة لبلدية اسطنبول الكبرى، وأن هذه البلديات كمجتمع دراسة تختلف في امكانياتها المادية والاجتماعية والسياسية والبنيوية، وكذلك تختلف في حجم المشاريع المنفذة بكل واحدة منها كما حاولت الدراسة النظر في دور البلديات المحلية في عملية صنع القرار وانشاء وتجديد المشاريع الحضرية. ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة:
أن حجم المشاريع والجهات الفاعلة بها وردود فعل المجتمع المحلي، وكذلك العلاقة بين بلدية اسطنبول والبلديات المحلية التابعة لها جميعها عوامل تؤثر في تطبيق وتنفيذ المشاريع.
إن البلديات المحلية تقوم بإعطاء الشرعية لتجديد تلك المشاريع من خلال ربطها بالواقع الاجتماعي والاقتصادي المحلي للبلدية. (Sakarya, Ipek ، 2010، ص 35)

التعليق على الدراسات السابقة تُظهر الدراسات السابقة التي تم استعراضها أهمية اللامركزية المحلية ودورها في التنمية المستدامة. وقد تناولت هذه الدراسات جوانب متعددة من اللامركزية، مثل دور المنظمات

المحلية في التنمية المستدامة، وتأثير دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، ودور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي.
أوجه الاتفاق بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:
1. أهمية المشاركة المجتمعية: تُؤكد الدراسات السابقة على أهمية مشاركة المواطنين في عملية التنمية المحلية، وهذا يتفق مع موضوع البحث الحالي حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا.
2. دور اللامركزية في التنمية: تُظهر الدراسات السابقة أن اللامركزية يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا يتفق مع هدف البحث الحالي.
3. أهمية الشفافية والديمقراطية: تُؤكد الدراسات السابقة على أهمية الشفافية والديمقراطية في عملية التنمية المحلية، وهذا يتفق مع موضوع البحث الحالي.
أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والبحث الحالي:
1. السياق الجغرافي والثقافي: تختلف الدراسات السابقة عن البحث الحالي في السياق الجغرافي والثقافي، حيث تُركز الدراسات السابقة على مجتمعات مختلفة في مناطق مختلفة من العالم.
2. المنهجية: قد تختلف المنهجية المستخدمة في الدراسات السابقة عن المنهجية التي سيتم استخدامها في البحث الحالي.
3. التركيز على اللامركزية المحلية: يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في التركيز على دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا، حيث سيتم دراسة هذا الموضوع بشكل أعمق.
أهمية البحث الحالي:
1. سد الفجوة المعرفية: يسعى البحث الحالي إلى سد الفجوة المعرفية حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا.
2. توفير رؤية محلية: سيوفر البحث الحالي رؤية محلية حول دور اللامركزية المحلية في التنمية في ليبيا، مما يمكن أن يكون مفيدًا لصانعي القرار في هذا المجال.
3. المساهمة في التنمية المستدامة: يمكن أن يساهم البحث الحالي في تعزيز التنمية المستدامة في ليبيا من خلال توفير رؤية حول كيفية تحسين دور اللامركزية المحلية في هذا المجال.
ثانيا : النظريات المفسرة للتنمية :
تمهيد:
إن وضوح الإطار النظري في كل دراسة تجرى في ميدان علم الاجتماع تعتبر مطلباً أساسياً يسبق أي بحث إمبريقي، فالنظرية تفيد في توجيه البحث، وفي تنظيم الكم الهائل من الحقائق الاجتماعية، وتظفي معنى على ما نلاحظه وعلى ما نقوم بدراسته. فالعلاقة بين النظرية والبحث علاقة تأثير وتأثر، فالنظرية تقود البحث والبحث يختبر النظرية.(الحوات، 1989، ص20)
ويمكن تقسيم التنمية إلى نوعين من النظريات الأول منها يحلل التنمية من وجهة نظر اقتصادية وإنتاجية ، والثاني منها يحلل التنمية من وجهة نظر اجتماعية ثقافية ونفسية، وفيما يلي يناقش الباحث هذين النوعين من النظريات :-
أولاً النظريات الاقتصادية :-
1- نظرية آرثر لويس :-
تعرف هذه النظرية بأنها نظرية التنمية الاقتصادية في ظروف العرض غير المحدد من العمل، لقد استهل (لويس) نظريته بالإشارة إلى عرض العمل في البلاد النامية وقام بتقسيم الاقتصاد المتخلف إلى قطاع صناعي وقطاع تقليدي، ويرى أن القطاع الصناعي هو مصدر الحركة والتغير، ويحدد معدل النمو في الاقتصاد ككل بناء على استثمار الأرباح التي تتحقق فيه .
أما القطاع التقليدي فيقصد به القطاع الزراعي الذي يتميز بالإنتاج الزراعي المتخلف ووجود البطالة، وهذا كما يرى (لويس) يوفر العرض غير المحدود من القوى العاملة.

وفي ظل هذه الظروف فإن عملية التنمية الاقتصادية يمكن أن تجرى باستثمار رؤوس الأموال في القطاع الصناعي مع الاستعانة بالعمل المتوفر في القطاع التقليدي الزراعي، ويتضح من نظرية (آرثر لويس) أن القطاع الصناعي الحديث هو القطاع الرائد لعملية التنمية، وأن الأرباح المتراكمة في هذا المجال هي الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، فهو المصدر الأساسي للتراكم الرأسمالي (الدخل القومي) المطلوب للتنمية، أما عملية التنمية باستخدام الفائض الكبير من العمالة المتاحة في القطاع التقليدي فهي مسألة مؤكدة الحدوث في الأجل الطويل لسبب آخر. (الحوات، 1991، ص 64-66)

2- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن:

تنسب نظرية الدفعة القوية إلى "بول روزنشتين رادان " كما تنسب نظرية النمو المتوازن إلى "رجنرنيركسيه" وترجع دراسة النظريتين معاً إلى ما يجمعهما من تشابه يمكن اعتبار الثانية امتداداً وتطوراً طبيعياً للأولى .

وتقوم فكرة الدفعة القوية على ضرورة تكريس حد أدنى من الموارد لعملية التنمية الاقتصادية إذا أريد أن يكون لها نصيب من النجاح، وتقف على طرفي نقيض من منهج التدرج في النمو، فهي لا تؤمن بالتقدم البطيء وعلى جرعات صغيرة لعدم فعاليته ، وإنما تستهدف إحداث دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية تنطلق بالاقتصاد القليل النمو من حالة الركود والتخلف الراهنة إلى مرحلة النمو الذاتي، ويتحدد حجم هذه الدفعة القوية أو الدفعات بمقدار الاستثمار اللازم لتحقيق النمو المنشود". (عيد، 2013، ص8)

3- نظرية النمو غير المتوازن:

يقترح "هيرشمان" وهو صاحب هذه النظرية أن النمو غير المتوازن هو الذي يحقق التنمية وذلك باختيار بعض الصناعات أو القطاعات الأخرى التي تتميز بمقدرة ة أكبر من غيرها على حث أو دفع الاستثمارات في الصناعات أو القطاعات الأخرى داخل الاقتصاد ، وبمعنى آخر يجب أن تبدأ عملية التنمية باتخاذ بعض الصناعات أو القطاعات الرائدة، وتعرف كذلك بالقطاعات القائدة أو أقطاب النمو، ثم تنتشر بعد ذلك تلقائياً إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

ففي نظرية "هيرشمان " فإن النمو غير المتوازن لبعض قطاعات الاقتصاد يحض على الاستثمار في القطاعات الأخرى وبذلك يمكن اعتبار الاستثمار في هذه الأخيرة استثماراً محرفاً أو محفوزاً في محاولة لاستعادة التوازن في الاقتصاد القومي، حيث تنتج كل خطوة على اختلال سابق في التوازن الاقتصادي. (الحوات، 1984، ص 69-70)

وتؤدي بدورها إلى اختلال جديد فيه يحض الاقتصاد القومي على خطوة أخرى وهكذا يتقدم الاقتصاد الوطني ويحقق هذا التتابع الاستثماري نتيجة لاستفادة بعض الصناعات من الوفرات الخارجية التي تتولد عن نمو صناعات أخرى ، حيث يتأتى في كل خطوة لإحدى الصناعات أن تنتفع بوفرات خارجية تولدت عن توسع سابق، وأن تخلق في نفس الوقت وفرات خارجية جديدة يتسنى لصناعات أخرى استغلالها ". (الحوات، 1984، ص 80) .

وعلى هذا الأساس فإن المسألة الجوهرية في استراتيجية النمو غير المتوازن تتمثل في عملية اختيار الاستثمارات التي يمكن أن تقود أو تدفع عملية التنمية الاقتصادية بمعدل أسرع من غيرها، ويمكن الاعتماد على معايير (تحريك الاقتصاد إلى الخلف وإلى الأمام) في اختيار بعض الصناعات الرائدة، ولكن لابد من استخدام معايير أخرى، وذلك بتغليب مصلحة الاقتصاد ككل، والنظر إلى معدل النمو الاقتصادي في المدى البعيد، وهذا الأخير يعتمد في نفس الوقت على المفاضلة بين الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أي المشروعات المنتجة بصفة غير مباشرة، والاستثمار في المشروعات الأخرى التي لها آثار دفع إلى الخلف وإلى الأمام، أي التي تدفع وتحفز الاستثمار في مشروعات مرتبطة بها أو بينها اعتماد متبادل. (عيد، 2013، ص87)

تعليق على النظريات الاقتصادية :

يعتقد الكثير من الباحثين في التنمية الاقتصادية أن نظرية النمو المتوازن لا يمكن أن تؤدي إلى الكثير من رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاعات المختلفة من خلال الهيكل الاقتصادي القائم، ولن يحدث التغير الهيكلي

المطلوب في الاقتصاد المختلف حتى ترتفع الدخول الحقيقية إلى المستوى الذي يبرز هذا التغير، وعلى هذا فهي نظرية لم تأت بجديد، وإنما هي في حكم النظريات التقليدية، كذلك يؤخذ على نظرية النمو غير المتوازن أنها تفترض بأن التنمية الاقتصادية تعتمد بصفة أساسية على المجهودات الفردية وحوافز السوق، وتتخذ من اختلال التوازن محركاً للنمو عن طريق ما يتأتى للاختلال من دفع على الاستثمار وأنه لا يمكن علمياً وبشكل كامل الاعتماد في البلاد النامية على الجهود الخاصة، وقوى السوق وحدها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بسبب انخفاض مستواها الراهن، وكثرة الصعوبات المادية والبشرية التي تعترض طريق التنمية، وربما يقودنا التحليل السابق أيضاً إلى أن نظرية التنمية المناسبة لكل بلد نامٍ هي أمر نسبي ، بمعنى أن تختار البلاد النامية ما يناسب ظروفها، وليس من الضروري أن تنفذ طبقاً لنظرية اقتصادية معينة، فاختيار طريق للتنمية أمر يعود إلى طبيعة البلاد النامية نفسها، ولاشك أن أنسب استراتيجية للتنمية هي ما تقوم على أساس من الوقاية والتلاؤم مع الظروف الطبيعية الاقتصادية والاجتماعية للبلد الذي ينشد ويهدف إلى التقدم الاقتصادي والاجتماعي. (الحوات 1991، ص73)

ثانياً: النظريات الاجتماعية :

إلى جانب النظريات الاقتصادية التي سبق عرضها ، وهناك نظريات أخرى ذات أبعاد اجتماعية، من خلالها يمكن تحليل ومعالجة مسألة التنمية في البلاد النامية بالطابع الاجتماعي والثقافي، أي أنها تبرز العامل الثقافي والاجتماعي وما يتضمنه من نواحٍ اجتماعية ونفسية كعوامل ترتبط بالنمو والتنمية ومن أهم هذه النظريات ما يلي:-

1- نظرية الثنائية الاجتماعية :-

" ترى هذه النظرية بأن البلاد النامية غالباً ما تستورد أنظمة اجتماعية وثقافية لاعتقادها بأن ذلك سيساعدها على التنمية، إلا أن هذه النظم المستوردة سرعان ما تخلق تضارباً وتناقضاً بين نظام اجتماعي مستورد ونظام اجتماعي داخلي أو محلي، وهذا التضارب أو التناقض يخلق ما يمكن أن نطلق عليه بالثنائية الاجتماعية التي تمثل شكلاً من أشكال التشتت في جهود التنمية، وخلق مشكلات اقتصادية واجتماعية أصعب من التخلف نفسه، فالمجتمع النامي في رأي أصحاب هذه النظرية له خصائصه المميزة والتي تختلف تماماً عن المجتمع الغربي المتقدم ومن ثم فخلق مجتمعين في مجتمع واحد أمر صعب للغاية وقد يكون مستحيلاً كما يرى المتطرفون من أصحاب هذه النظرية، وحيث إن هذه النظرية نابعة من الدراسات الانثربولوجية الغربية التي تمت في المجتمعات الشرقية خاصة في جنوب آسيا وقارة أفريقيا، فهي أعني هذه النظرية ترى بأن الاقتصاد المتقدم والتنمية الاقتصادية تقوم على أساس افتراضات مهمة وأساسية منها الطموح والاقتصاد النقدي وتنظيمات اجتماعية أخرى، و كل هذه أي هذه المعطيات لا توجد في المجتمعات الشرقية خاصة الدافع القوي للعمل والإنجاز. (الحوات 1991، ص 76-77)

2- نظرية دافع الإنجاز:

"ترى هذه النظرية أن النمو الاقتصادي والاجتماعي يتأثر بدافع نفسي مهم وهو حب العمل والإنجاز، فالأفراد الذين يمتازون بهذه الخاصية النفسية نجدهم منذ الصغر أكثر قدرة على تحمل المشاق وإنجاز الواجبات بالشكل المطلوب، وأنهم أسرع في تعلم الأشياء الجديدة ، ويرى أصحاب هذه النظرية أن اختلاف معدل النمو الاقتصادي يمكن تفسيره على أساس قوة دافع الإنجاز وتوافره لدى أفراد المجتمع .

وهذا يبرز أهمية عامل الإنجاز معيار للتقدم والتخلف، ويوضح " ماكيلاند" في دراسة عن المجتمع المنجز أن الحاجة أو الدافع للإنجاز تعد الأساس الأول للتنمية الاقتصادية ". (السمالوطي، 1989، ص 122)

تعليق على النظريات الاجتماعية :-

من خلال استعراض النظريات الاجتماعية للتنمية فإنه من الصعب القبول بأي منها بشكل مطلق، ويمكن أن تنتقد نظرية الثنائية الاجتماعية بأنها نظرية تنادي بسيادة ثقافة على أخرى وخاصة وأنها ظهرت في ظروف الاستعمار الغربي .

كذلك يمكن انتقاد نظرية دافع الإنجاز بنفس المعنى والمضمون الذي انتقدت به نظرية الثنائية الاجتماعية، إضافة إلى أنه قد أجريت الكثير من الأبحاث التجريبية لاختيار صحة هذه النظرية وكانت نتائجها تؤكد أنها

غير صادقة في جميع الأحوال وهي بالتالي تعتبر في حكم التخمينات العامة المشحونة بالتحيز الثقافي والاجتماعي، ولا تعتبر في حكم القوانين العلمية.(الحوات،1991، ص77-78)

وبناء على ما سبق يرى الباحث أن هذه النظريات الاجتماعية النفسية لا يمكن القبول بها كأساس لفهم النمو الاقتصادي، ذلك لأنها تفتقد إلى العمومية والشمول والسند الميداني الواقعي إلا أننا لابد أن نؤكد بأن التنمية في بلادنا وفي غيرها من البلاد النامية تحتاج إلى جهد كبير وجهد غير عادي، وبالتالي فإن البلدان النامية في حاجة إلى حث مواطنيها وأبنائها على حب العمل والرغبة في الإنجاز ، ذلك لأن التنمية تحتاج إلى دافع قوي وإرادة صلبة لا تلين من أجل تحقيق النمو واجتياز مراحل التخلف إلى مراحل أفضل من الرفاهية والنمو الاقتصادي.

مجتمع البحث وعينته:

إن مجتمع البحث متمثل في المجلس البلدي بمدينة زليتن كونه الجهة المخولة بإدارة وتنفيذ المشاريع التنموية داخل المدينة في الوقت الراهن، هذا وقد اعتمد الباحث على أسلوب الحصر الشامل، حيث بلغ حجم العينة (67) من العاملين بالمجلس البلدي، ونظراً لطبيعة عملهم في هذه المؤسسة، يعتقد الباحث بمقدرتهم على منح إجابات موثوقة بشأن استبيان البحث، وقد وُزعت عليهم استمارات الاستبيان، واستُردت جميعها، وقد وُجد أن(66) استمارة منها قابلة للتحليل، فيما استبعدت استمارة واحدة غير مستكملة، وقد أُجري التحليل الإحصائي باستخدام العديد من الاختبارات والمقاييس الإحصائية للوصول إلى نتائج تخدم البحث وتحقق أهدافه.

أداة البحث:

إن الأداة المستخدمة في البحث تمثلت في استبيان تضمن بيانات شخصية عن المستجيبين اشتملت على متغيرات، الصفة، الجنس، سنوات الخبرة، المؤهل العلمي، إضافة إلى التساؤلات المتعلقة بالبحث، وتضمن ثلاثة محاور نوردها في الجدول التالي:

جدول رقم (1) : محاور مقياس البحث وتوزيعها النسبي

محاور البحث	اللامركزية المحلية	التنمية المستدامة	التحديات والفرص
الفقرات	4-1	7-5	10-8
عدد الفقرات	4	3	3
النسبة %	%40.0	%30.0	%30.0

هذا وقد تم الاستعانة بالأسئلة المغلقة لقياس ردود أفراد عينة البحث حول فقرات استمارة الاستبيان، فيما عدا السؤال الأخير الذي كان مفتوحاً لإبداء أي مقترحات يراها المبحوث بشأن اللامركزية والتنمية المستدامة.

- معلومات المستجيب:

من خلال الجدول (2) يتبين أن أغلب أفراد عينة الدراسة كانوا من الموظفين بنسبة 89.4%، تليها نسبة رؤساء الأقسام التي بلغت 7.6%، ثم نسبة مدراء الإدارات 3.0%.أما فيما يتعلق بالجنس فإن نسبة الذكور 97.0%، فيما كانت نسبة الإناث 3.0%.

وبالنظر إلى سنوات الخبرة، نلاحظ أن 63.6% من العينة لم تتجاوز سنوات خبرتهم 10 سنوات، وأن 19.7% منهم تراوحت بين (10-أقل من 15 سنة)، ونسبة 9.1% تراوحت خبرتهم بين (15-أقل من 20 سنة)، فيما بلغت نسبة من تجاوزن خبرتهم 20 سنة 7.6%.

عن المؤهل العلمي، نلاحظ أن النسبة الأعلى كانت لحملة المؤهل الجامعي التي بلغت 69.7%، تليها نسبة المؤهل المتوسط 24.2%، ثم الماجستير بنسبة 6.1%.

جدول رقم (2) : توزيع عينة البحث حسب البيانات الشخصية

المتغير	المستوى	العدد	النسبة %	الإجمالي
الصفة	موظف	59	89.4	66
	رئيس قسم	5	7.6	

	مدير إدارة	2	3.0	
الجنس	ذكر	64	97.0	
	أنثى	2	3.0	
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	42	63.6	
	10-أقل من 15 سنة	13	19.7	
	15-أقل من 20 سنة	6	9.1	
	20 سنة- فأكثر	5	7.6	
المؤهل العلمي	متوسط	16	24.2	
	جامعي	46	69.7	
	ماجستير	4	6.1	

المقاييس والاختبارات الإحصائية:

لتحليل البيانات والوصول إلى نتائج تحقق أهداف البحث، استعان الباحث بالحزمة الإحصائية (SPSS) من خلال حساب بعض المقاييس الإحصائية، والاستعانة ببعض المعاملات ، مثل معامل ارتباط بيرسون، معامل الثبات (كرونباخ ألفا) ، إضافة إلى المقاييس الوصفية مثل التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وبعض الاختبارات مثل اختبار T للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين، واختبار تحليل التباين الأحادي.

- صدق الاتساق الداخلي:

لقياس الصدق الداخلي لاستمارة الاستبيان استعان الباحث بمعامل بيرسون للارتباط Pearson (Correlation Coefficient) وذلك لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين كل محور مع الدرجة الكلية للمقياس، وفيما يلي عرض لنتائج صدق الاستبيان:

جدول رقم (3): صدق الاتساق الداخلي لمحاور المقياس

م	المحاور	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
1	اللامركزية المحلية.	0.722**	0.000
2	التنمية المستدامة.	0.763**	0.000
3	الجانب الاقتصادي	0.680**	0.000

تُبين النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن قيمة معامل ارتباط بيرسون لجميع محاور الاستبيان دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ مما يؤكد وجود اتساق داخلي بين عبارات الاستبيان، وهذا يزيد الثقة في مصداقية النتائج المتحصل عليها.

- ثبات الاستبيان:

لقياس ثبات استمارة الاستبيان استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) ، والجدول التالي يوضح نتائج الثبات :

جدول رقم (4): معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
جميع محاور الاستبيان	10	0.735

يتبين من النتائج أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لجميع أبعاد الاستبيان كان عالياً (73.5 %) ، مما يؤكد ثبات استمارة الاستبيان وصلاحيتها للإجابة على تساؤلات البحث .

تساؤلات البحث:

للإجابة على تساؤلات البحث، تم إجراء التحليل الإحصائي لجميع المحاور، حيث احتسبت التكرارات والنسب المئوية.

السؤال الأول: ما مستوى تطبيق اللامركزية المحلية ببلدية زليتن ؟

جدول رقم (5): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الأول

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي درجة اللامركزية المحلية في المجلس البلدي زليتن؟	لا مركزية جزئية	48	72.7
		لا مركزية كاملة	7	10.6
		لا وجود لها	11	16.7
2	هل تتوفر السلطات الكاملة للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً؟	لا	14	21.2
		جزئياً	34	51.5
		نعم	18	27.3
3	هل تحرص البلدية على الموارد التي تتحصل عليها وتستخدمها بكفاءة؟	لا	26	39.4
		نعم	40	60.6
4	كيف تقيَّم دور اللامركزية المحلية في تحسين الخدمات؟	ضعيفاً	13	19.7
		متوسطاً	36	54.5
		جيداً	17	25.8

من الجدول (5) يمكن استنتاج الآتي:

- فيما يتعلق بالفقرة الأولى " ما هي درجة اللامركزية المحلية في المجلس البلدي زليتن"، أجاب أفراد عينة الدراسة بنسبة عالية تصل إلى 72.7% بأن المجلس البلدي يتمتع بلامركزية جزئية، فيما يرى 16.7% بأنه لا وجود للامركزية على الإطلاق، وصرّح 10.6% بأن المجلس البلدي لديه لامركزية كاملة.
- وفي نفس السياق يرى 51.5% من المبحوثين أن السلطات للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً متوفرة بشكل جزئي، فيما يرى 27.3% منهم توفر هذه السلطات بشكل كامل، وعلى النقيض يرى 21.2% بعدم توفر سلطات اتخاذ القرارات المحلية لدى المجلس البلدي.
- أما عن الموارد، يرى 39.4% من عينة الدراسة أن الموارد لا يتم استغلالها بشكل جيد، فيما يعتقد 60.6% بأنها تُستغل بكفاءة.
- وعند السؤال عن تقيَّيم دور اللامركزية المحلية في تحسين الخدمات، أجاب 54.5% من عينة الدراسة أن دورها متوسط، فيما يرى 25.8% أن دورها كان جيداً، ويرى 17.9% منهم بأن دور اللامركزية لا يزال ضعيفاً ولا يرقى إلى المستوى المطلوب في تحسين الخدمات محلياً، وهذا ما اكدت عليه بعض الدراسات السابقة.

السؤال الثاني: ماهي أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

جدول رقم (6): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثاني

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في المجلس البلدي؟	اقتصادية	44	66.7
		بيئية	6	9.1
		اجتماعية	11	16.7
		أخرى	5	7.6
2	كيف تقيم تأثير اللامركزية على تحقيق التنمية المستدامة محلياً؟	سلبي	15	22.7
		إيجابي	51	77.3
3	هل تتوفر رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة من قِبل المجلس البلدي؟	لا	39	59.1
		نعم	27	40.9

من الجدول (6) يمكن استنتاج الآتي:

- أن 66.7% من عينة الدراسة يرون بأن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة في المجلس البلدي زليتن هي أهداف اقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية بنسبة 16.7%، ومن ثم تأتي الأهداف البيئية بنسبة 9.1%، فيما يرى 7.6% من المبحوثين ترى أن هناك أهداف أخرى تتمثل في بناء بنية تحتية وتطوير العمل وتنفيذ الخطط الاستراتيجية والتي تشمل الاقتصاد والبيئة والصناعة المحلية، إضافة إلى الزراعة والطاقات المتجددة.

- يرى 77.3% من عينة البحث أن اللامركزية لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة محلياً، فيما يعتقد 22.7% أن لها تأثير سلبي.

- أقر 59.1% من عينة الدراسة بأن المجلس البلدي زليتن لا يمتلك رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة، فيما يرى 40.9% منهم بوجود مثل هذه الرؤية.

السؤال الثالث: ماهي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة ؟

جدول رقم (7): نتائج التحليل الإحصائي للمحور الثالث

م	الفقرة	الإجابة	التكرار	النسبة %
1	ما هي التحديات الرئيسية التي تواجه اللامركزية المحلية؟	تحديات سياسية	30	45.5
		تحديات اقتصادية	19	28.8
		تحديات اجتماعية	16	24.2
		أخرى	1	1.5
2	ما هي الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة ؟	دعم مالي	28	42.4
		تدريب وتأهيل	14	21.2
		تشريعات وسياسات	20	30.3
		أخرى	4	6.1

من الجدول (7) يتضح الآتي :

- وجود عدة تحديات لتطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها التحديات السياسية، حيث يرى 45.5% من عينة الدراسة أن هذه التحديات هي الأكثر تأثيراً على تحقيق اللامركزية المحلية في ليبيا، تليها التحديات الاقتصادية والتي تمثل 28.8% من وجهة نظر المبحوثين، ثم التحديات الاجتماعية بنسبة 24.2%، وهناك تحديات أخرى أشار إليها 1.5% من أفراد عينة البحث تتمثل في إصدار التشريعات وسن القوانين التي تزيد من فرص تطبيق النظام اللامركزي على مستوى البلديات.

- فيما يخص الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة، يرى 42.4% أن الدعم المالي يأتي في المرتبة الأولى، ويرى 30.3% أن التشريعات والسياسات كفيلة بتوسيع تطبيق اللامركزية المحلية، فيما يعتقد 21.2% أنه من المهم التركيز على التدريب والتأهيل كوسيلة لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا، ويرى 6.1% من عينة البحث أن هذه الفرص مجتمعة لا تقل أهمية إحداها عن الأخرى، فالدعم المالي واستصدار التشريعات المنظمة للحكم المحلي، وتدريب كوادر قادرة على تطبيقه، كلها فرص متاحة لتعزيز اللامركزية المحلية وإطلاق مشروع التنمية المستدامة في البلاد.

- وعند سؤال المبحوثين على أي اقتراحات لتعزيز اللامركزية المحلة والتنمية المستدامة، اقترح بعضهم عدة مقترحات منها :

يجب أن يكون مشاركة حيال السياسات العامة للحكم المحلي، وذلك بإجراء استطلاعات للرأي بدءاً من العاملين بالحكومة المركزية، إلى العاملين في الحكم المحلي، بالإضافة العاملين في القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني لتحديد الخيارات الأمثل في تقديم الخدمات للمواطن.

دعم الحكم المحلي والاستغناء التدريجي عن المركزية لتطوير العمل بالاستعانة بالحوكمة الإلكترونية.

اختيار الأكفاء في إدارة مؤسسات الدولة سواء المحلية أو على مستوى الوزارات، والعمل على إنهاء المركزية والتبعية الإدارية للمدن الأخرى.

منح صلاحيات أوسع للبلديات دون الرجوع للوزارة.
العمل على إعداد خطط تنموية قصيرة وطويلة المدى تتماشى مع احتياجات المناطق لتقليل التوتر بين الجهات المركزية والمحلية، وإنشاء مجالس محلية منتخبة تساعد في إدارة شؤون المواطنين، وتحقق العدالة الاجتماعية.
تقديم الدعم لفئة الشباب والدفع بهم لقيادة الإدارات بعد سقلهم بالدورات التدريبية في مجال التنمية والحكم المحلي لتقديم الخدمات للمواطنين على أكمل وجه.
اعتماد النظام الفيدرالي كنظام حكم في البلاد لضمان تحقيق اللامركزية المحلية، واستغلال الموارد المتاحة لخدمة الأقاليم بما يحقق العدالة على جميع المستويات.

مناقشة نتائج البحث:

- مناقشة نتائج السؤال الأول : ما مستوى تطبيق اللامركزية المحلية ببلدية زليتن ؟

أظهرت النتائج أن صلاحيات المجلس البلدي زليتن في تقديم الخدمات تعاني من القيود المركزية، فاللامركزية جزئية والسلطات في اتخاذ القرارات أيضاً جزئية وغير كاملة، الأمر الذي يجعل الموارد المتاحة غير مستغلة بالكامل لإحداث تنمية مستدامة تسهم في تحسين الخدمات المقدمة محلياً للمواطنين .
حيث يرى أفراد عينة البحث بنسبة 72.7% بأن المجلس البلدي يتمتع بلامركزية جزئية، ويرى 51.5% من المبحوثين أن السلطات للمجلس البلدي لاتخاذ القرارات محلياً متوفرة بشكل جزئي، كما يقر 39.4% أن الموارد لا يتم استغلالها بشكل جيد.

- مناقشة نتائج السؤال الثاني: ماهي أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي؟

توصلت الدراسة إلى أن أهداف المجلس البلدي الرئيسية للتنمية المستدامة هي الأهداف الاقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية، ثم الأهداف البيئية. حيث أقر 66.7% من عينة الدراسة بأن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة هي أهداف اقتصادية، تليها الأهداف الاجتماعية بنسبة 16.7%، ومن ثم تأتي الأهداف البيئية بنسبة 9.1%.

- وأظهرت الدراسة أن 77.3% من عينة البحث يرون أن اللامركزية لها تأثير إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة محلياً، وعلى الرغم من ذلك، يعتقد 59.1% بأن المجلس البلدي زليتن لا يمتلك رؤية واضحة للتنمية المحلية المستدامة، فيما يرى 40.9% منهم بوجود مثل هذه الرؤية.

- مناقشة نتائج السؤال الثالث: ما هي التحديات التي تواجه اللامركزية المحلية في تحقيق برامج التنمية المستدامة ؟

أظهرت الدراسة وجود عدة تحديات عديدة تواجه تطبيق اللامركزية المحلية، ومن أبرزها، التحديات السياسية، حيث يرى 45.5% من عينة الدراسة أن هذه التحديات هي الأكثر تأثيراً على تحقيق اللامركزية المحلية في ليبيا، تليها التحديات الاقتصادية والتي تمثل 28.8% من وجهة نظر المبحوثين، ثم التحديات الاجتماعية بنسبة 24.2%، وهناك تحديات أخرى أشار إليها 1.5% من أفراد عينة البحث تتمثل في إصدار التشريعات وسن القوانين التي تزيد من فرص تطبيق النظام اللامركزي على مستوى البلديات.
فيما يخص الفرص المتاحة لتعزيز اللامركزية المحلية والتنمية المستدامة، توصلت الدراسة إلى أن الدعم المالي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة 42.4% ، وأن التشريعات والسياسات كفيلة بتوسيع تطبيق اللامركزية المحلية بنسبة موافقة بلغت 30.3% ، فيما يعتقد 21.2% أنه من المهم التركيز على التدريب والتأهيل كوسيلة لتعزيز الحكم المحلي في ليبيا، ويرى 6.1% من عينة البحث أن جميع الفرص المشار إليها أنفاً لها تأثير في تعزيز اللامركزية، فالدعم المالي واستصدار التشريعات المنظمة للحكم المحلي، وتدريب كوادر قادرة على تطبيقه، كلها فرص متاحة لتعزيز اللامركزية المحلية وإطلاق مشروع التنمية المستدامة في البلاد.

قائمة المراجع

أولا: الكتب

1ـــ إسماعيل صبري مقلد، دراسات في الادارة العامة،ط2، مصر: دار المعارف،1973م

2ـــ حسن إبراهيم عيد، دراسات في التنمية والتخطيط الاجتماعي، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2013.
3ـــ خالد الزغبي، تشكيل المجالس المحلية وأثرها على كفايتها، القاهرة: مطبعة أطلس، 2000.
4ـــ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية د.ت.
5ـــ علي الحوات، مبادئ التنمية والتخطيط الاجتماعي، طرابلس: دار الحكمة، 1991م.
6ـــ علي الحوات، علم اجتماع التنظيم دراسات أساسية، طرابلس: المنشأة العامة للنشر والتوزيع،1985.
7ـــ سالم عبد السلام ارحومة، مؤشرات التنمية الاجتماعية في ليبيا1970-1980م، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام،1980.
8ـــ مصطفى عمر التير، مساهمات في اسس البحث الاجتماعي ،بيروت: معهد الانماء العربي،2013.
9ـــ مصطفى الجندي، الادارة المحلية واستراتيجيتها، الاسكندرية: دار نشأة المعارف،2001.
10ـــ مصطفى عمر التير، مسيرة تحديث المجتمع الليبي: مواءمة بين القديم والجديد، طرابلس، الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات،1992م.

ثانيا: الرسائل العلمية

ـــ أحمد مفتاح مشيري، اللامركزية في التنمية وأثرها على الهجرة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا طرابلس،2009م.
2ـــ عوض سليم خليفة، الخلفية الاجتماعية والثقافية للموظفين وعلاقتها ببعض معوقات الاداء الوظيفي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة طرابلس :كلية العلوم الاجتماعية التطبيقية،1997.
3ـــ علي التير، الصحة والتعليم بمنطقة زليتن: دراسة ميدانية في جغرافية الخدمات، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية،2008م.
4ـــ محمد جاسم، البلديات والتنمية: الواقع والمعطيات، رسالة ماجستير غير منشورة في القيادة والادارة، فلسطين2014م.
5ـــ مسعود حازم،" أثر دمج الهيئات المحلية على التنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية: نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م.
6ـــ منال قدومي، "دور المشاركة المجتمعية في تنمية وتطوير المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة،2008م.
7ـــ عبد النور ناجي، " نخو تفعيل دور الحكم المحلي لتحقيق التنمية الشاملة، جامعة عنابة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة،2007م.
8ـــ الفيتوري صالح قرزة، "دراسة بعض المشكلات التي تعترض عملية التنمية في المجتمع الريفي"، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، 2007م.

ثالثا: التقارير

الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التقرير الوطني للتنمية البشرية –ليبيا- 1999م.
الهيئة الوطنية للتوثيق والمعلومات، التقرير الوطن للتنمية البشرية، طرابلس، ليبيا،2002م.
وزارة التخطيط، الخطة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، 73-1975م.
وزارة التخطيط، خطة التحول الاقتصادي والاجتماعي، 76- 1980ف.

رابعاً: المراجع الاجنبية

1- H.Graba Pesressoureces fiscales des collectivites locales,ENAG ,Alger,2000.

2- United Nations: Application of sustainable development indicator the ESCWA member countries: Analysis of results, economic and social commission for western Asia. 2000.

3- Satterthuaite,Gabriela2008):(The Role of Local Organization Sustainable Development).

4- Satterthuaite,2010): The Role of Cities in Sustainable development.